

الجامعة العربية» أمام «العدل الدولية»: فشل إنهاء «الاحتلال الإسرائيلي» «يرقى لـ»الإبادة الجماعية



لاهاي - (أ ف ب)

وصفت جامعة الدول العربية، الاثنين، «الاحتلال» الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بأنه «إهانة للعدالة الدولية»، قائلة إن الفشل في إنهائه يرقى إلى مستوى «الإبادة الجماعية».

ودخلت محكمة العدل الدولية اليوم الأخير من جلسات الاستماع التي استمرت أسبوعاً، بعد طلب من الأمم المتحدة، حيث قدمت 52 دولة، وهو عدد غير مسبوق، وجهات نظرها بشأن «الاحتلال» الإسرائيلي.

وقال ممثل الجامعة العربية التي تضم 22 دولة، عبد الحكيم الرفاعي، للقضاة في لاهاي إن «هذا الاحتلال الطويل الأمد يشكل إهانة للعدالة الدولية».

وأكد أن «الفشل في وضع حد له أدى إلى الفظائع الحالية التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني، والتي تصل إلى حد «الإبادة الجماعية».

• ضمانات أمنية

والأسبوع الماضي، شددت الولايات المتحدة أمام المحكمة على أنه «لا يجب إلزام إسرائيل قانونياً بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة من دون أن تحصل على ضمانات أمنية».

لكن حذر المتحدثون، الاثنين، من أن «استمرار الاحتلال لفترة طويلة يشكل خطراً شديداً على الاستقرار في الشرق الأوسط، وخارجه».

وقال ممثل تركيا أحمد يلدز «إذا ترك من دون رادع، فإنه لا يهدد السلام والأمن الإقليميين فحسب، بل أيضاً السلام والأمن العالميين».

وأما ممثل زامبيا، فأفاد القضاة بأن على الطرفين التفاوض على تسوية سلمية.

وقال مارشال موبامبي موشيندي «يتوجب على إسرائيل وفلسطين احترام حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي».

ولفت إلى أن أي تسوية للنزاع يجب ألا «تلقى باللوم مباشرة على جهة واحدة، بل إن تطرح حلاً متفاوضاً عليه يفضي إلى حل الدولتين».

وطلبت الأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية إصدار «رأي استشاري» بشأن «العواقب القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية».

ومن المرجح أن تصدر المحكمة رأيها قبل نهاية العام، لكنه ليس ملزماً لأي جهة.

ولن تشارك إسرائيل في جلسات الاستماع، لكنها قدمت نصاً بتاريخ 24 يوليو/ تموز 2023 حضت فيه المحكمة على رفض إصدار رأي بشأن القضية. ووصفت فيها الأسئلة التي طرحت على المحكمة بأنها «مجحفة»، و«متحيزة».

وتأتي جلسات الاستماع هذه وسط ضغوط قانونية دولية متزايدة على إسرائيل بخصوص الحرب في قطاع غزة، الناجمة عن الهجوم غير المسبوق الذي شنته حماس في 7 أكتوبر/ تشرين الأول على إسرائيل.

وهذه الجلسات منفصلة تماماً عن قضية أخرى رفعتها جنوب إفريقيا، تقول فيها إن إسرائيل ترتكب أعمال إبادة جماعية خلال الهجوم الحالي على غزة.

وقضت محكمة العدل الدولية في تلك القضية في 26 يناير/ كانون الثاني، بأن على إسرائيل أن تفعل كل ما في وسعها لمنع الإبادة الجماعية، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة، لكنها لم تصل إلى حد الأمر بوقف إطلاق النار. وفي حين أن رأي المحكمة لن يكون ملزماً، إلا أنه يأتي وسط ضغوط قانونية دولية متزايدة على إسرائيل بشأن الحرب في غزة التي اندلعت في أعقاب الهجوم المباغت الذي شنته حركة حماس في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول.

وخلف الهجوم 1160 شخصاً، وفقاً لإحصاء أجرته وكالة فرانس برس، يستند إلى بيانات إسرائيلية رسمية.

ورداً على هجوم حماس، تعهدت إسرائيل «القضاء» على الحركة، وشنت هجوماً كبيراً على غزة أودى بـ29,789 شخصاً حتى الآن، أغلبيتهم العظمى نساء وأطفال، حسب وزارة الصحة في القطاع.